مختارات من الصحف العبرية

العدد 4073، 28-7-2023

نشرة يومية يعدها جهاز متخصص يلخص أهم ما في الصحف الإسرائيلية من أخبار وتصريحات وتحليلات لكبار المحللين السياسيين والعسكريين

مؤسسة الدراسات الفلسطينية
Institute for Palestine Studies

المحررة: رندة حيدر

سيارة أحرقها المستوطنون اليهود في هجوم شنوه يوم أمس على القرية الفلسطينية عصيرة القبلية في محافظة نابلس (نقلاً عن "يديعوت أحرونوت")

في هذا العدد

أخبار وتصريحات

الجيش يعلن اكتشاف نفق تحت مخيم جنين والعثور على قذيفة صاروخية أُطلقت من جنين في اتجاه الأراضي الإسرائيلية 2

نتنياهو لا يتعهد بالتزام قرار المحكمة العليا في حال إلغائها "قانون حجة المعقولية" 3

مجموعات من المستوطنين يتقدمها الوزير بن غفير تقتحم ساحات المسجد الأقصى في ذكرى "خراب الهيكل" 4

استمرار التظاهرات ضد خطة إضعاف الجهاز القضائي، والمحتجون يؤكدون أن إقرار الحكومة قانون إلغاء "حجة المعقولية" يجعلها غير شرعية 5

استطلاع "معاريف": في حال إجراء الانتخابات العامة الآن، سيحصل "معسكر نتنياهو" على 54 مقعداً ومعسكر الأحزاب المناوئة له على 56 مقعداً 6

مقالات وتحليلات

رونالد لودر: هناك سبيل واحد للتغلب على الأزمة الوجودية متعددة الأبعاد: الوحدة الوطنية 7

شاؤول أرئيلي، سيون هيرش– هيبلر وغلعاد هيرشبرغر: عندما يغدو سموتريتش "ملكاً للضفة الغربية" 10

متوفرة على موقع المؤسسة:
https://digitalprojects.palestine-studies.org/ar/daily/mukhtarat-view

مؤسسة الدراسات الفلسطينية
شارع أنيس النصولي ـ فردان
ص. ب.: 7164 ـ 11
الرمز البريدي: 1107 2230
بيروت ـ لبنان
هاتف
(+961) 1 868387 - 814175 - 804959
فاكس
(+961) 1 814193
ipsbeirut@palestine-studies.org
www.palestine-studies.org

[الجيش يعلن اكتشاف نفق تحت مخيم جنين والعثور على قذيفة صاروخية أُطلقت من جنين في اتجاه الأراضي الإسرائيلية]

"معاريف"، 2023/7/28

عمّم الجيش الإسرائيلي أمس (الخميس) مقطع فيديو لنفق طوله عشرات الأمتار تم حفره تحت مخيم جنين للاجئين، وأشار إلى أنه يبدو أنه نفق للاستخدام العسكري بصورة أساسية.

وقال الجيش الإسرائيلي في بيان صادر عن الناطق بلسانه إنه كان قد لاحظ فعلاً، خلال العملية العسكرية الأخيرة التي قام بشنها في المخيم في أوائل تموز/يوليو الحالي، أن هناك مساحات تحت الأرض يتم استخدامها في المخيم، لكنها كانت أصغر من هذا النفق.

وفي وقت سابق أمس، عثر الجيش الإسرائيلي على حطام قذيفة صاروخية في الضفة الغربية. وعقب ذلك قال في بيان صادر عنه إنه تمكن من العثور على حفرة إطلاق القذيفة بالقرب من بلدة رام أون الملاصقة للجدار الفاصل. وأفاد البيان أن هذه المعلومات تبقى أولية، وأنه لم ينته بعد إلى معلومات نهائية ومثبتة، كما أوضح أنه يواصل التحقيق بموازاة إجراء عمليات مسح مكثفة في المنطقة المجاورة.

وأصدرت كتيبة العياش التابعة لكتائب القسام، الجناح العسكري لحركة "حماس"، في جنين بياناً قالت فيه: "تمكنا من قصف مستوطنة رام أون في منطقة جنين بصاروخ قسام 1 رداً على عدوان الاحتلال والمستوطنين على المسجد الأقصى."

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر

[نتنياهو لا يتعهد بالتزام قرار المحكمة العليا في حال إلغائها "قانون حجة المعقولية"]

"يديعوت أحرونوت"، 2023/7/28

قال رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو إن حكومته تسعى للتوازن بين السلطات الثلاث بحيث تتمتع المحكمة الإسرائيلية العليا بالاستقلالية، لكن ليس بصورة مطلقة. ولم يتعهد نتنياهو بالتزام قرار المحكمة العليا، في حال قيامها بإلغاء القانون الذي صادق عليه الكنيست هذا الأسبوع، الذي ينص على إلغاء "حجة المعقولية".

وجاءت أقوال نتنياهو هذه في سياق مقابلات أجرتها معه وسائل إعلام أجنبية أمس (الخميس)، رجّح فيها أيضاً إمكان عودة رئيس حزب شاس آرييه درعي إلى شغل منصب وزاري في حكومته.

ونفى نتنياهو أن تكون ظاهرة رفض التطوّع في الخدمة العسكرية من طرف تشكيلات الاحتياط في الجيش الإسرائيلي مؤثرة في الوضع الأمني القومي، وأكد أن إسرائيل دولة قوية، وفي إمكانها مواجهة جميع التحديّات الأمنية الماثلة أمامها.

وأضاف نتنياهو أن الرئيس الأميركي جو بايدن دعاه إلى زيارة البيت الأبيض خلال محادثتهما الأخيرة، ورجّح أن يتم ذلك في الخريف المقبل. وأكد على متانة العلاقات بين إسرائيل والولايات المتحدة والتعاون الوثيق بين البلدَين في التعامل مع الملف الإيراني والدفع قدماً نحو تطبيع العلاقات مع السعودية.

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر

[مجموعات من المستوطنين يتقدمها الوزير بن غفير تقتحم ساحات المسجد الأقصى في ذكرى "خراب الهيكل"]

"يديعوت أحرونوت"، 2023/7/28

اقتحمت مجموعات من المستوطنين الإسرائيليين يتقدمها وزير الأمن القومي الإسرائيلي إيتمار بن غفير صباح أمس (الخميس) ساحات المسجد الأقصى من جهة باب المغاربة بحراسة مشددة من الشرطة الإسرائيلية، وذلك في ذكرى "خراب الهيكل".

وقامت الشرطة الإسرائيلية وقوات حرس الحدود بفرض تقييدات على دخول الفلسطينيين المسجد، وانتشرت مع المستوطنين المقتحمين عند أبواب المسجد وفي ساحات الحرم القدسي.

وشهدت البلدة القديمة في القدس الشرقية منذ ساعات فجر أمس توافد آلاف من المستوطنين إلى حائط المبكى [البراق]، وقام عدد منهم بجولات في أزقة البلدة القديمة، بينما احتشد مئات منهم قبالة باب المغاربة من أجل اقتحام الأقصى، وذلك تلبية لدعوة جمعيات استيطانية لتنفيذ اقتحامات جماعية لساحات الحرم. كما قامت مجموعات من المستوطنين في ساعة متأخرة من الليل منذ يومَين، وفجر أمس، بأداء طقوس تلموديّة في البلدة القديمة وعند إحدى بوابات المسجد الأقصى إحياء لذكرى "خراب الهيكل". وقام عشرات المستوطنين من جماعة "العودة إلى جبل الهيكل" بالمبيت عند مدخل باب المغاربة لتنفيذ الاقتحامات الجماعية للأقصى. وشرع المستوطنون في ساعات الصباح باقتحام ساحات الحرم القدسي الشريف على شكل مجموعات متتالية من جهة باب المغاربة، حيث تقدّم أولى المجموعات التي اقتحمت الأقصى عدد من الحاخامين إلى جانب الوزير بن غفير.

وقال نائب مدير دائرة الأوقاف الإسلامية في القدس ناجح بكيرات إن ما يجري من انتهاكات بحق الأقصى جريمة حرب ترتكبها عصابات المستوطنين بدعم الحكومة الإسرائيلية المتطرفة وحمايتها الكاملة.

وأضاف أن المستوطنين يحاولون استغلال أعيادهم لتغيير الواقع في المسجد. وأكد أن الحكومة الإسرائيلية هي التي تقود مخطط التهويد، ولم يكن الأمر كالمرات السابقة التي تدعو فيها جماعات الهيكل الحكومة إلى تنفيذ السياسات، فهي الآن أصبحت ممثلة في الحكومة وتقود بنفسها الانتهاكات.

[استمرار التظاهرات ضد خطة إضعاف الجهاز القضائي، والمحتجون يؤكدون أن إقرار الحكومة قانون إلغاء "حجة المعقولية" يجعلها غير شرعية]

"يديعوت أحرونوت"، 2023/7/28

شارك عشرات ألوف الإسرائيليين المحتجين على خطة حكومة بنيامين نتنياهو الرامية إلى إضعاف الجهاز القضائي مساء أمس (الخميس) في تظاهرات أقيمت في تل أبيب وعشرات المواقع الأُخرى، وحاول بعض المتظاهرين إغلاق شوارع وتقاطعات مركزية، الأمر الذي أدى إلى اندلاع مواجهات مع الشرطة.

وانطلقت تظاهرة الاحتجاج الرئيسية من شارع روتشيلد في تل أبيب في اتجاه ما بات يطلق عليه المحتجون اسم "ساحة الديمقراطية" في شارع كابلان، واندلعت مواجهات مع الشرطة في إثر محاولة بعض المتظاهرين إغلاق طريق أيالون السريع.

وقام متظاهرون آخرون بإغلاق تقاطع الطرق بين كفار سابا ورعنانا [وسط إسرائيل] وبإغلاق شارع 4.

وذكرت إذاعة "كان 11" [تابعة لهيئة البث الإسرائيلية الرسمية الجديدة] أن هذه أول مرة تحصل فيها شرطة تل أبيب على إذن باستخدام شاحنات رشّ المياه ضد

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر

المتظاهرين، كما تمّت الموافقة على استخدام القنابل الصوتية والهراوات ضد المحتجين.

وجاء في بيان الدعوة إلى تظاهرات الاحتجاج أمس أن الحكومة الإسرائيلية دفعت الكنيست في بداية الأسبوع الحالي نحو المصادقة النهائية على مشروع قانون إلغاء "حجة المعقولية"، الذي من شأنه أن يمنع المحاكم الإسرائيلية، بما في ذلك المحكمة العليا، من تطبيق ما يُعرف باسم "معيار المعقولية" على القرارات التي يتخذها المسؤولون المنتخبون، وبذلك، فإن الحكومة أقرت تشريعاً غير دستوري، وبالتالي، أصبحت حكومة غير شرعية.

[استطلاع "معاريف": في حال إجراء الانتخابات العامة الآن، سيحصل "معسكر نتنياهو" على 54 مقعداً ومعسكر الأحزاب المناوئة له على 56 مقعداً]

"معاريف"، 2023/7/28

أظهر استطلاع للرأي العام الإسرائيلي أجرته صحيفة "معاريف" أمس (الخميس) أنه في حال إجراء الانتخابات الإسرائيلية العامة الآن، ستحصل كل من قوائم معسكر الأحزاب المؤيدة لرئيس الحكومة بنيامين نتنياهو على 54 مقعداً، في حين أن قوائم معسكر الأحزاب المناوئة له ستحصل على 56 مقعداً، وستحصل قائمة التحالف بين حداش [الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة] وتعل [الحركة العربية للتغيير] على 4 مقاعد، وراعام [القائمة العربية الموحدة] على 6 مقاعد، ولن تتمكن قائمة بلد [التجمع الوطني الديمقراطي] من تجاوز نسبة الحسم (3.25٪).

ووفقاً للاستطلاع، فستحصل قائمة حزب الليكود برئاسة رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو على 28 مقعداً، وقائمة تحالف "المعسكر الرسمي" برئاسة عضو الكنيست بني غانتس على 30 مقعداً، وقائمة "يوجد مستقبل" برئاسة زعيم المعارضة عضو الكنيست يائير لبيد على 16 مقعداً.

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر

وبيّن الاستطلاع أن قائمة حزب "الصهيونية الدينية" برئاسة الوزير بتسلئيل سموتريتش ستحصل على 5 مقاعد، وقائمة "عوتسما يهوديت [قوة يهودية]" برئاسة الوزير إيتمار بن غفير على 5 مقاعد، وقائمة حزب شاس لليهود الحريديم [المتشددين دينياً] الشرقيين على 9 مقاعد، في حين ستحصل قائمة حزب يهدوت هتوراه الحريدي على 7 مقاعد، وقائمة حزب "إسرائيل بيتنا" برئاسة عضو الكنيست أفيغدور ليبرمان على 5 مقاعد، وقائمة حزب ميرتس على 5 مقاعد، في حين أن قائمة حزب العمل برئاسة عضو الكنيست ميراف ميخائيلي لن تتمكن من تجاوز نسبة الحسم.

من ناحية أُخرى، قال 58٪ من المشاركين في الاستطلاع إنهم يخشون اندلاع حرب أهلية على خلفية الأزمة الحادة التي تشهدها إسرائيل بسبب خطة إصلاح الجهاز القضائي التي تدفع بها الحكومة الإسرائيلية قُدماً، بينما قال 38٪ منهم إنهم لا يخشون اندلاع حرب كهذه.

وشمل الاستطلاع عينة مؤلفة من 504 أشخاص يمثلون جميع فئات السكان البالغين في إسرائيل، مع نسبة خطأ حدّها الأقصى 4.3٪.

مقالات وتحليلات

رونالد لودر – رئيس المؤتمر اليهودي العالمي
"معاريف"، 28/7/2023

هناك سبيل واحد للتغلب على الأزمة الوجودية
متعددة الأبعاد: الوحدة الوطنية

- نحن يهود الشتات نحرص على عدم التدخل في الشؤون الداخلية لإسرائيل. نحن نحب إسرائيل وملتزمون بها ونحترم سيادتها، لكنها اليوم في خطر.

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر

إن الدولة الوحيدة للشعب اليهودي تواجه خطراً وجودياً، وهناك تضافر غير مسبوق من التحديات الخارجية والداخلية يضع الدولة على حافة الهاوية.

- للتحدي الخارجي الذي تواجهه إسرائيل 3 أبعاد: في السنة الأخيرة، راكمت إيران مواد انشطارية تجعلها قادرة على صنع عدد من القنابل النووية، وإذا أصبحت دولة نووية، فستشكل تهديداً على أمن إسرائيل. كذلك، فإن حزب الله قد تحول إلى المنظمة "الإرهابية" الأقوى والأخطر في العالم، ولديه القدرة على مهاجمة حيفا، وتل أبيب والقدس. أضف إلى هذَين الأمرَين أن "حماس" تقوّض شرعية السلطة الفلسطينية، فقد أُثيرت في الضفة الغربية فوضى يمكنها أن تؤدي إلى انفجار العنف.
- صحيح أن إسرائيل قوية، وإذا هوجمت فإنها ستحارب بشراسة، وستنتصر، لكن الأبعاد الثلاثة للتحدي الخارجي تبني واقعاً استراتيجياً جديداً. كما أن خطر نشوب حرب متعددة الساحات اليوم أكبر مما كان عليه منذ عشرات السنين.
- بالإضافة إلى ذلك، فإن إسرائيل أيضاً تواجه خطراً داخلياً ذا أبعاد ثلاثة كذلك: فالإصلاح القضائي الذي بادر إليه وزير العدل ياريف ليفين هو ضروري بحسب اعتبار اليمين، بينما يُعَدُّ هجوماً على الديمقراطية الليبرالية في نظر اليسار. بالإضافة إلى هذا، فإن اعتماد الائتلاف الحكومي على الأحزاب القومية والحريدية لا يسمح لرئيس الحكومة بنيامين نتنياهو بتحقيق رؤيته المحافظة والمعتدلة. كذلك، فإن التوتر بين الأسباط يزداد حدة ويتحول إلى شرخ عميق.
- إن أبعاد التحدي الداخلي هذه تنكأ جروحاً سابقة تاريخية، وتثير الكراهية، كما أنها تجر المجتمع الإسرائيلي إلى دوامة من المواجهات والانقسامات، لم نشهد لها مثيلاً منذ قيام الدولة. إن إسرائيل دولة فريدة ومذهلة، وقيامها بعد المحرقة، وقصة النجاح الاستثنائية للسنوات الـ75 الأخيرة، يجعلانها معجزة من صنع الإنسان، لكنها اليوم في خطر، والأحداث الخطرة التي شهدتها خلال سنة 2023 تسحق العقد الاجتماعي، وتقوّض الأمن القومي.

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر

- في الوقت الذي يصر فيه المتطرفون على الدفع قُدماً بتشريع غير ليبرالي، يقوم مئات الطيارين وآلاف الجنود والضباط في الاحتياط بإعلان عدم التزامهم القيام بالخدمة العسكرية. هذه التطورات غير المسبوقة دفعت رئيس الأركان السابق غادي أيزنكوت إلى التحذير من أن الوضع الاستراتيجي الراهن لإسرائيل هو الأخطر منذ سنة 1973.
- هذا هو السبب الذي يجعل زعيماً يهودياً مثلي غير قادر على السكوت، فعندما أشاهد إسرائيل تتمزق بينما أعداؤها يزدادون قوة، أجد أن عليّ أن أتخذ موقفاً، وأن أُسمع صوتي. لقد قال أبراهام لينكولن عشية الحرب الأهلية الأميركية: "الوطن المنقسم لا يمكنه الصمود"، كذلك، فإن إسرائيل منقسمة داخلياً لا يمكنها الصمود.
- علينا كيهود أن نتعلم من ماضينا المأساوي، وألاّ نكرر الأخطاء التي ارتكبناها عندما سمحنا بالخلافات والشجارات. يتعين على يهود الشتات والمواطنين الإسرائيليين على حد سواء ضمان مستقبل الهيكل الثالث.
- هناك سبيل واحد للتغلب على الأزمة الوجودية متعددة الأبعاد؛ وهو الوحدة الوطنية. تماماً كما شبك الإسرائيليون أيديهم معاً، في الماضي، عشية حرب الأيام الستة [حرب حزيران/يونيو 1967]، يتوجب عليهم اليوم أن يشبكوا أيديهم. هناك ثلاثة أشخاص فقط يمكنهم قيادة الوحدة: بنيامين نتنياهو، ويائير لبيد، وبني غانتس. وهؤلاء الثلاثة يحملون على أكتافهم مسؤولية تاريخية، لذا، فيجب عليهم أن يجلسوا معاً فوراً كي يناقشوا، بانفتاح، مصير الأمة، وأن يترفّعوا عن المصالح الشخصية والخلافات السياسية، ويشكّلوا حكومة صهيونية قوية ومستقرة؛ حكومة وحدة وطنية.
- على مر التاريخ، حققت إسرائيل المعجزات؛ فقد زرعت الأرض القاحلة، وبنت وطناً لملايين اليهود المشردين، وبعد حروب عديدة، تغلبت على معظم أعدائها وأقامت سلاماً مع 6 دول عربية. لكن التحدي الآن، وأمام هذا الجيل، هو الانقسام الداخلي، والسبيل الوحيد لمواجهته هو تجديد التحالف بين القوى الصهيونية الكبيرة.
- لا يمكن الانتظار إلى أن ينفجر العنف، وليس علينا أن نتوحد فقط لأننا هوجمنا، بل يجب أن نفهم الآن أن ائتلافاً من المعتدلين وحده قادر على

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر

تحرير إسرائيل من براثن المتعصبين، وأن الوحدة الوطنية وحدها ستجعل الأمة مستعدة للاختبار الوطني السامي الذي يمكن أن تواجهه قريباً.

- أمام هذا المنعطف المصيري تتوجه أنظار يهود العالم نحو الدولة اليهودية، وهم يصلّون من أجل سلامتها، ويتمنون الشفاء لجروحها. بناء على ذلك، وبصفتي رئيساً للكونغرس اليهودي العالمي، أدعو نتنياهو ولبيد وغانتس إلى أن يتوحدوا معاً في مواجهة التحدي التاريخي، وكوني أعرفهم جيداً، وكيهودي يحب إسرائيل، أقول لهم: "لا يوجد خيار أو سبيل آخر." ليس فقط يهود الشتات يطالبون الدولة اليهودية بأن تتوحد، بل أيضاً يقف وراء هذا النداء أغلبية الإسرائيليين، و3000 سنة من التاريخ اليهودي، وأمام عيوننا عنوان واحد؛ الوحدة.

<u>شاؤول أرئيلي، سيون هيرش– هيبلر وغلعاد هيرشبرغر –</u>
<u>مجموعة باحثين في جامعة "رايخمن"</u>
"هآرتس"، 27/7/2023

عندما يغدو سموتريتش "ملكاً للضفة الغربية"

- تستكمل حكومة "اليمين الكامل" برئاسة بنيامين نتنياهو، خلال هذه الأيام، مسار كشف السياسة الإسرائيلية في الضفة الغربية، كما تم التعبير عنها في المشروع الاستيطاني. لقد أحسن توماس فريدمان التعبير في مقالٍ كَتَبَهُ في "نيويورك تايمز" (11.7)، وادّعى أن الحكومة الحالية لا تسمح باستمرار وهم حل الدولتين، والآن، لم يعد من الممكن إنكار السياسة التي تدفع بها إسرائيل؛ دولة واحدة غير ديمقراطية. هذه سياسة بدأت في الخفاء وبتضليل المجتمع الدولي والمجتمع الإسرائيليّ، ويبدو أنها على مشارف النهاية – عبر الانقلاب النظامي – عن طريق صوغ دولة إثنوقراطية رسمية "كاملة".
- لم يبدأ اليمين المسار، ففي سنة 1967 كانت إسرائيل تعلم أن إقامة بلدات يهودية في الضفة المحتلة هو عمل غير قانوني بحسب اتفاقيات جنيف.

وفي آذار/مارس 1968 أرسلت وزارة الخارجية برقية كتب عليها "سرّية للغاية" إلى السفير الإسرائيلي في الولايات المتحدة، إسحاق رابين، وفيها التوجيه التالي: "نهجنا المستمر كان ولا يزال التهرّب من كُل حوار عن المناطق التي تمت السيطرة عليها استناداً إلى اتفاقيات جنيف... اعتراف واضح من طرفنا بأن تطبيق الاتفاقية سيبرز المشاكل الصعبة التي لها علاقة بتفجير المنازل، والتهجير، والاستيطان وغيرها."

- وفعلاً، بدأت إسرائيل مباشرة بعد حرب الأيام الستة بناء المستوطنات في الضفة، في الوقت الذي كانت فيه تستعمل أنواعاً متعددة من التضليل. وفي 27 أيلول/سبتمبر 1967، كتب رئيس لجنة التنسيق السياسي – الأمني في الضفة، شلومو غازيت، رسالة إلى مكتب رئيس هيئة الأركان بشأن السيطرة على "غوش عتصيون"، مشيراً إلى أن "التغطية" لحاجات المنظومة السياسية تستوجب أن "تبدو سيطرة الشباب المتديّن على غوش عتصيون هي سيطرة عسكرية للوحدات البرّية. سيتم تعميم هذه التعليمات أيضاً على المستوطنين في المنطقة."
- في عيد الفصح سنة 1968، رفض المستوطنون، برئاسة موشيه ليفنغر، الخروج من فندق "بارك" في الخليل، بعد أن ادّعوا أنهم سائحون كما وعودوا بذلك الجيش. أدّت التسوية معهم، بالإضافة إلى ضغوط يغآل ألون، إلى إقامة مستوطنة "كريات أربع". وفي نيسان/أبريل 1975، سمح وزير الدفاع شمعون بيرس لـ"كتيبة العمل" التابعة للنواة التوراتية "شيلو" بالنوم في قاعدة عسكرية أردنية مهجورة، بعد أن أكدوا أن الحديث لا يدور عن محاولة بناء مستوطنة. كان يتوجب على هذه الكتيبة أن تبني أيضاً قاعدة سلاح الجو في "حتسور"، وهو ما منحها تسمية "ناحال رداري"، لكنها عملياً لم تنشغل بذلك أبداً، بل بقيت في المكان الذي تحوّل إلى مستوطنة "عوفرا"، على أراضي قريتَي عين يبرود وسلواد.
- في كانون الثاني/يناير 1978 استوطنت مجموعة من المستوطنين تلّة "شيلو"، وهذه المرّة نحت غطاء معسكر للحفريات الأثرية، بتشجيع وزير الزراعة حينها، أريئيل شارون. صحيح أن إسرائيل قامت ببعض الخطوات الحذرة، كما أوضحت بليآه ألبك، من وزارة القضاء: "هُناك العامل الموقت

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر

في المستوطنات لأن الحكم العسكري يمكن أن يمنح المستوطنين حقوق استئجار للأرض فقط إن كان موجوداً على الأرض. إذا حدث أي تغيير في الاتفاقيات السياسية والعسكرية، وانتهى الحكم العسكري، سينتهي أيضاً التأجير."

- إسرائيل التي طبّقت على المناطق المحتلة "قوانين السيطرة القتالية"، وصلت إلى ذروة السخرية حين أرادت عبر تلك القوانين السيطرة على أراضٍ فلسطينية خاصة من أجل إقامة مستوطنات، بذريعة الحاجة الأمنية. وزير الدفاع موشيه ديان قال في كانون الثاني/يناير 1970 خلال جلسة حكومية بشأن إقامة كريات أربع: "أنا أقترح... أنّه في المرحلة الأولى، علينا أن نعمل ليبدو أننا نقوم بأمور لها علاقة بالأمن في الأساس إن كان الحديث يدور عن مصادرة أراضي، وبناء، وشق طرقات."
- اعتمدت المحكمة العليا هذه الحجة، ففي قرارها سنة 1978 بشأن مستوطنة "بيت إيل"، أقر القاضي ألفرد فيتكون أنه "لا حاجة إلى أن تكون مختصاً بقضايا الأمن والجيش من أجل أن تفهم الفرق بين منطقة توجد فيها عناصر "تخريبية" تعمل في منطقة مأهولة ويوجد فيها فقط مجتمع غير مبالي أو مشجّع للعدو، وبين منطقة يوجد فيها أشخاص يمكنهم متابعة الآخرين وإعلام السلطات عن كُل حركة مشبوهة." أمّا القاضية مريام بن فورات، فأضافت: "مقبول إذن أنه وفي الوضع الخاص هذا... من الضروري اللجوء إلى حلول استثنائية، إحداها إنشاء وجود يهودي مدني في المناطق ذات الحساسية الخاصة."
- وفي محكمة "ألون موريه" سنة 1979، بدّلت المحكمة العليا مِن سياستها، وأمرت بإخلاء المستوطنة وإعادة الأراضي إلى أصحابها. وهذا كله بعد أن قام المستوطنون برفض الادّعاء بأن المنطقة هي لأهداف عسكرية على عكس رأي قائد هيئة الأركان حينها، رفائيل إيتان، وفضّلوا الامتناع من ذلك والانتقال إلى ادّعاء الحق الإلهي. هذا القرار من المحكمة العليا، في الوقت الذي توقّف فيه مسار تسجيل الأراضي في الضفة على يد إسرائيل، أدّى إلى مبادرة جديدة مستفزة. فباستعمال العصى السحرية التابعة لشارون، ولدت فكرة إحصاء الأراضي استناداً إلى قانون عثماني قديم، عن

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر

طريقه أعلنت إسرائيل نحو 1.6 مليون دونم في الضفة "أراضي دولة". ومنها خصّصت الحكومة أراضي لإقامة مستوطنات في إطار "خطّة شارون" التي صادقت عليها الحكومة في تشرين الأول/أكتوبر 1977، وباستعمالها تمت إقامة 88 مستوطنة خلال 8 أعوام.

- بعد ذلك بـ14 عاماً، بدأت تتمأسس سياسة جديدة لوقت قصير؛ ففي تشرين الثاني/نوفمبر 1992، قررت حكومة رابين الثانية وقف بناء مستوطنات جديدة (القرار رقم 360). وبعد ذلك بعام واحد، جرى توقيع اتفاق "أوسلو"، وبدأت عملية نقل الصلاحيات في أجزاء من الضفة إلى السلطة الفلسطينية. وعقب ذلك، في آب/أغسطس 1996، قرّرت حكومة نتنياهو أن كل مستوطنة جديدة تقام، ستكون بمصادقة الحكومة جميعها (القرار 150).
- هذا الواقع الجديد دفع الحكومة إلى إنشاء طرق التفافية، وهكذا، ولدت ظاهرة البؤر غير القانونية، ففي تشرين الأول/أكتوبر 1998، وتحضيراً لتوقيع اتفاق "واي"، دعا شارون، الذي كان وزير الخارجية في حكومة نتنياهو، المستوطنين إلى السيطرة على كل تلّة فارغة، لأن "ما تسيطرون عليه سيكون لنا، وما لا تسيطرون عليه لن يكون لنا" ("هآرتس" 1998/11/17). روى مدير عام مجلس المستوطنات سابقاً، عادي مينتس، أنه على مدار السنين اعتقد المستوى السياسي أنه يجب، ويمكن، إنشاء تواصل جغرافي للمستوطنين. وبحسبه، فإن المستوطنات ليست مبادرة من جانب مجموعة هامشية تسمّى "شبيبة التلال"، إنما هي نتاج تخطيط دقيق للسيطرة على المناطق الاستراتيجية، حدثت بالتنسيق مع المستوى السياسي ("هآرتس" 2004/9/6). الدليل المؤسسي على ذلك هو خطة "الهيئات العليا" التي أعلنتها كتيبة الاستيطان في الوكالة اليهودية سنة 1997، وعلى أساسها، تمت إقامة البؤر.
- استمرت لعبة التضليل حتى في أوقات التصعيد الأمني. سنة 2002 قرّرت إسرائيل إقامة الجدار الفاصل والأمني بسبب موجة "الإرهاب" خلال الانتفاضة الثانية. طلب رؤساء مجلس المستوطنات استغلال الوضع وترسيخ مكانة أغلبية المستوطنات عبر ضمها كأمر واقع بواسطة الجدار. أوضح عضو الكنيست نيسان سلومينسكي من حزب "المفدال" في لجنة

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر

المالية في حزيران/يونيو 2003 أنه وأصدقاءه مستعدون للمصادقة على ميزانية إضافية لبناء الجدار بشرط عدم تغيير المخطط، وأن يتضمن أيضاً أريئيل، وكدوميم، وعمنوئيل، وكرني شومرون.

- في هذا الواقع، كانت المحكمة العليا هي الأخيرة التي يمكنها وقف جشع النظام والطموحات الجغرافية للمستوطنين وممثليهم في الحكومة. سنة 2004، قرّر رئيس المحكمة العليا، أهرون براك، أن "جدار الأمن لا يمكن أن يكون من دوافع ضم مناطق من الضفة إلى دولة إسرائيل. الهدف وراء الجدار لا يمكن أن يكون وضع حدود سياسية." وفي سنة 2006، وبّخت رئيسة المحكمة العليا دوريت بينيش الجيش بسبب تضليل المحكمة (ملف تسوفين): "إن الاستئناف الذي أمامنا يشير إلى حدث لا يمكن التساهل معه، وبحسبه فإن المعلومات التي تم تقديمها إلى المحكمة لا تعكس مجمل الحسابات التي كانت أمام متخذي القرار." وفي سنة 2009، ضِمن ملف بلعين – موديعين عيليت، اتضح سلّم أولويات الحكومة والمستوطنين. وهذا ما كُتب في قرار المحكمة: "يبدو أنه وبسبب الرغبة بضمان إقامة الحي الشرقي في المستقبل (في موديعين عيليت)، تم تخطيط الجدار في مكان ليست له أي فائدة أمنية... ويضع القوات والدوريات في خطر على طول الجدار."
- البؤر الاستيطانية ازدهرت، وفي سنة 2005، وصل عددها إلى 105 بؤرة، وسكن فيها نحو الـ4000 نسمة. وعلى الرغم من عدم قانونيتها (بحسب القانون الإسرائيلي أيضاً) فقد تمتّعت بحماية كاملة من جانب الجيش، بتوجيه من المستشار القانوني للحكومة. دفعت الضغوط الأميركية، التي قامت بها إدارة بوش، شارون إلى تعيين المحامية تالية ساسون للبحث والتوصية باستمرار السياسة في مجال البؤر.
- وعادت ساسون وأكدت: "أرغب في أن أطرح أمامك موقف أغلبية ضبّاط الجيش وشرطة إسرائيل، الذين شرحوا... أن الصعوبة المركزية في كُل ما يخص فرض النظام في الضفة بشأن البؤر غير المسموح بها هو الرسائل المتضاربة التي قامت ببثها حكومات إسرائيل إلى جميع المستويات التنفيذية، الأمنية والمدنية." تم بحث التقرير وتبنّيه في الحكومة، وتم

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر

اتخاذ قرارات لتطبيق استخلاصاته، لكن هذه القرارات لم تنفَّذ، ولم تتغيّر سياسة التضليل على الأرض.

- بعد عودة نتنياهو إلى منصب رئيس الحكومة سنة 2009، بدأ بمسار "شرعنة" البؤر غير القانونية. في البداية، حاول تجنيد القاضي أدموند ليفي لوضع أساس قانوني، إلاّ إن الثاني قد نشر سنة 2012 تقريراً وجّه فيه انتقادات واضحة بشأن تخطي حدود القانون: "انكشفت أمامنا ظاهرة في مجال الاستيطان الإسرائيلي في الضفة لا تتماشى مع دولة تتبنّى سلطة القانون. منذ الآن فصاعداً، يجب على قيادات الاستيطان والمستوى السياسي أيضاً أن يعلموا أنه يتوجب عليهم العمل في إطار القانون فقط، ويتوجب على مؤسسات الدولة أن تعمل مستقبلاً بحزم من أجل تطبيق القانون." لقد تم تمزيق هذا التقرير، ولم تتم مناقشته في الحكومة.
- منذ ذلك الوقت وحتى يومنا، وفي جميع الحكومات وضِمنها حكومة بينيت– لابيد، تمت "شرعنة" 44 بؤرة. كيف يمكن شرعنة بؤر غير قانونية؟ فعلاً، صندوق الألعاب يتضمن أيضاً بعض الأدوات المؤسساتية. الأداة الأكثر استعمالاً هي تحويل البؤر إلى أحياء في مستوطنات قائمة (حتّى لو كان الحديث يدور عن أحياء بعيدة جداً). لدينا أداة أُخرى هنا، وهي تحويلها إلى مستوطنات مستقلة، وعندما لا تسمح الأوضاع، يمكن شرعنة هذه المستوطنات على اعتبار أنها مزارع مواشي أو مؤسسات تعليمية.
- واستكمالاً لذلك، امتنعت حكومة نتنياهو – بضغط من حزب "البيت اليهودي" برئاسة بينت – من إخلاء أي بؤرة، وضِمنها تلك البؤر التي لم يكن هناك أي شك في أنها غير قانونية لأنها مقامة على أراضٍ خاصة فلسطينية، واعترفت الدولة بذلك أمام المحكمة العليا. فعلى سبيل المثال، حصل سكّان البؤرة مغرون على مستوطنة جديدة في قطعة "أرض تابعة للدولة" في مقابل البؤرة. وأيضاً، حصل سكّان بؤرة "عامونا" المقابلة لعوفرا على تعويض سخي جداً.
- الإخلاء المتفق عليه كلّف الجمهور إقامة مستوطنة "عميحاي" سنة 2016، الأولى والوحيدة منذ سنة 1992، وكلّفت فعلاً كثيراً، حتى إن بعض المبالغ خيالية، كتوزيع 40 مليون شيكل للعائلات من أجل "ترميم حياتهم"، أو

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر

5.5 مليون لبيوت استقبال للعائلات حتى استكمال بناء المستوطنة. بالمجمل، كلف هذا كله 137.5 مليون شيكل. بينت كان أول من عمل على إزالة قناع التضليل وتحريك العيون الذي كانت تقوم به الحكومة. فمنذ أيلول/سبتمبر 2016، أعلن أنه "في موضوع أرض إسرائيل، علينا أن ننتقل من الإحباط إلى الحسم. علينا أن نحدّد الحلم، والحلم هو أن تغدو الضفة جزءاً من دولة إسرائيل السيادية."

- توجد اليوم نحو 121 بؤرة غير قانونية في الضفة الغربية، مكانها يثبت أنها جزء من خطة منظّمة، الهدف منها الوصول إلى هدفَين؛ تسمين "الكُتل" الكبيرة والصغيرة، وتعزيز السيطرة الإسرائيلية على طول محور 60 – المحور المركزي في الضفة الغربية ويحافظ على التواصل ونمط الحياة الفلسطيني. ففي الوقت الذي يعيش فيه 77٪ من المستوطنين على بعد 10 كلم تقريباً من الخط الأخضر، يقع ثلثا البؤر تقريباً على بُعد 10–25 كلم من الخط الأخضر. الهدف هو تعزيز المناطق التي فيها الوجود اليهودي ضئيل، وعلى رأسها جنوب جبل الخليل وشرق نابلس.
- جميع البؤر تقع بالقرب من مستوطنات قائمة من أجل السماح بربطها غير القانوني بالبنى التحتية، كالماء والكهرباء وشق الطرق الواصلة إليها. كيف تموّل؟ وزيرة الداخلية السابقة أييلت شاكيد أقرت أن يعامل سكان البؤر كجزء من سكان "المستوطنة الأم" من أجل حساب الميزانيات للمجالس الإقليمية (على حساب البلديات داخل الخط الأخضر).
- جميع المستوطنات الأم التي تنتمي إليها البؤر تابعة للتيار القومي – المسياني بقيادة بتسلئيل سموتريتش، وإيتمار بن غفير والشركاء – كلما كان المستوطنون أكثر تطرفاً، نجد بجانبهم عدداً أكبر من البؤر. لذلك على سبيل المثال، بمحاذاة المستوطنات إيتمار، وبركة، وألون موريه، ويتسهار في منطقة نابلس، توجد 18 بؤرة غير قانونية. الذروة موجودة في مستوطنة "كوخاف هشاحار" حيث توجد 8 بؤر غير قانونية. خلاصة أن الدوس على القانون برعاية السلطة أداة ناجعة، فهمت جيداً، وإلى جانب مستوطنة عميحاي (التي يتواجد فيها الذين تم إجلاؤهم من عامونا) توجد اليوم بؤرتان. وهنا يجب الإشارة إلى أن المستوطنات القيادية التي تكثر

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر

فيها الأحداث العنيفة ضد الفلسطينيين، في الأساس عمليات إطلاق نار واعتداءات، هي يتسهار وبركة، وعيلي وشيلو والمستوطنات اليهودية في الخليل، ومعون، وسوسيا.

- الاتفاقيات الائتلافية سمحت بسيطرة سموتريتش على الإدارة المدنية، وشجّعت خطة "شرعنة" البؤر المقامة على "أراضي دولة". أمّا بالنسبة إلى البؤر المقامة على أراضٍ فلسطينية خاصة، فقد ألغت المحكمة العليا إمكان شرعنتها وفرضت إخلائها. وكما كتبت ساسون: "إقامة بؤرة على أراضٍ فلسطينية خاصة لا يمكن تشريعها، حتى بأثر رجعي. مصير هذه البؤر هو الإخلاء، وكلّما كان الإخلاء مبكّراً كلّما كان أفضل."
- وكرد للدفاع عن التحدي الذي فرضته المحكمة العليا، وُلد "قانون التسوية" الذي صادق عليه الكنيست في 2017، والهدف منه مصادرة الأراضي من أصحابها الفلسطينيين، ومصادرة حقهم في استعمالها، إذ تم اليوم بناء آلاف الوحدات للمستوطنين، ضمن نحو 30 مستوطنة و29 بؤرة عليها. تم إقرار القانون على الرغم من حقيقة أنه خلال المداولات قال المستشار القانوني للحكومة أفيحاي مندلبيت إنه يجب عدم قبول مشروع القانون الذي لا يتماشى مع القانون الدولي، ويلحق الضرر بمكانة المحكمة العليا. حتى إنه أعلن أنه لا يريد الدفاع عن القانون إذا أقره الكنيست، لأنه قانون غير شرعي، ويمكن أن يؤدي إلى شكاوى ضد إسرائيل في محكمة الجنايات الدولية في لاهاي. هنا أيضاً كانت المحكمة العليا هي حارسة التخوم الأخيرة التي أوقفت جشع السلطة بعد أن ألغت القانون، وهو ما دفع بدوره إلى مشروع قانون "فقرة التغلب"، بالإضافة إلى الخطوات الخاصة في الضفة وقوانين أُخرى، إذا تم إقرارها، فإن سموتريتش سيغدو "ملك الضفة الغربية" ضِمن نظام قمعي على نمط نظام الأبارتهايد.
- المسار الطويل للسيطرة والاستيطان في الضفة الغربية تحضيراً لواقع الدولة الواحدة يمر تحت رادار المجتمع الإسرائيلي، وعلى عكس موقف أغلبية الجمهور. استطلاعات الرأي التي قمنا بها في نيسان/أبريل 2022 وأيار/مايو 2023 تشير إلى أن 21٪ فقط من مجمل الجمهور اليهودي يعلم واقع الدولة الواحدة الذي يحدث في تلال نابلس، على الرغم من أنهم

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر

لا يدعمون إمكان الدولة الواحدة التي يدعمها 12٪ فقط إن كانت ديمقراطية و30٪ إن كانت غير ديمقراطية.

- كما نهض الجمهور الليبرالي في إسرائيل نتيجة تضليل الانقلاب النظامي نحت غطاء إصلاحات قضائية، ممنوع أن يبقى المجتمع الإسرائيلي غير مبالٍ بما يحدث من تضليل، وكذب، وتفتيت سلطة القانون في المناطق المحتلة. الوحيدون الذين عملوا على مدار السنوات، كانوا جمعيات المجتمع المدني كـ"بتسيلم" و"سلام الآن" و"ييش دين" و"مجلس الأمن والسلام" وغيرها، وفي الأساس، برعاية المحكمة العليا. عملهم في إطار القانون أجّل، وحتّى إنه أوقف في مرات محددة المسار القمعي، وكشف أمام الجمهور المعني ظلم الاحتلال الإسرائيلي.
- اليوم أيضاً، وفي الوقت الذي بقي الصراع مع الفلسطينيين خارج الحوار والرؤية، تناضل هذه الجمعيات وغيرها يومياً ضد جرائم الحكومة والمستوطنين في الميدان. إن اليوم الذي سيقف فيه كل شخص من مجموع 150 ألف متظاهر في كبلان ضد كل بؤرة غير قانونية حتّى إخلائها، هو يوم مهم. حينها سنعلم أن رؤيتنا تتضمن سلطة القانون والحقوق العالمية بالمساواة والحرية لكل من يعيش بين النهر والبحر.

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر

المصادر الأساسية:

صحيفة "هآرتس"
- النسخة المطبوعة
- النسخة الالكترونية بالعبرية http://www.haaretz.co.il
- النسخة الالكترونية بالإنجليزية http://www.haaretz.com

صحيفة "يديعوت أحرونوت"
- النسخة المطبوعة
- النسخة الالكترونية بالعبرية http://www.ynet.co.il
- النسخة الالكترونية بالإنجليزية http://www.ynetnews.com

صحيفة "معاريف"
- النسخة المطبوعة
- النسخة الالكترونية بالعبرية http://www.nrg.co.il

صحيفة "يسرائيل هيوم"
- النسخة المطبوعة
- النسخة الالكترونية بالعبرية http://www.israelhayom.co.il

المواقع الالكترونية لأهم مراكز الأبحاث في إسرائيل.

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر

مجلة الدراسات الفلسطينية العدد 135
صيف 2023

قائمة المحتويات

من المحرر ..... **الياس خوري**
كي لا نفقد الاتجاه ..... **أحمد سعدات**

مداخل

احتلال كولونيالي للقانون ..... رائف زريق
السودان: حرب أهلية أُخرى تحاول القضاء على الثورة؟ ..... **جلبير الأشقر**

مقالات

سوسيولوجيا الحالة الثورية/المتمردة في فلسطين ..... **ليزا تراكي**
مقدمة لقراءة النكبة المستمرة ..... **الياس خوري**

مقابلة

بهاء شاتيلا: السيرة البحرية لعملية "كمال عدوان" ..... **بهاء شاتيلا**

دراسات

جامعة السجن في "هداريم": استِئْلاف الموحِش وفقه البقاء ..... **قَسَم الحاج**
العنف في بغداد (1950–1951) وعنف الأرشيفات ..... **يهودا شنهاف – شهرباني، حنان حيفر**

تقرير

فلسطين في 3 أشهر: 95 شهيداً، و2163 نشاطاً مقاوماً، وعدوان جديد على غزة ..... **عبد الباسط خلف**

قراءة خاصة

مشاعر الخيانة في قصة فلسطين ..... **ليلى أبو لغد**

قراءات

متري، طارق. "حرب إسرائيل على لبنان 2006: عن قصة القرار 1701 " (بالعربية) ..... **أيهم السهلي**

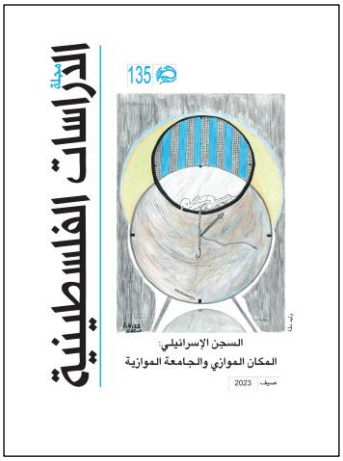

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر